الأنباء
الجمعة 24 يونيو 2011

في ختام «فزعة كويتية» استمرت 3 أيام أكدت استقرار وأمن مصر

عبدالنور: لمست دعماً قوياً من سمو الأمير ورئيس مجلس الأمة ورئيس مجلس الوزراء للاقتصاد المصري

أكد وزير السياحة المصري منير فخري عبدالنور انه لا مساس بالاستثمارات الكويتية في مصر وأن تلك الاستثمارات سيتم التعامل معها وفق مبدأ «العقد شريعة المتعاقدين».

وأرسل عبدالنور خلال مؤتمر صحافي عقده أول أمس في ختام جولته التي استمرت 3 أيام بالكويت في إطار جولة خليجية شملت السعودية والكويت تطمينات للسياح والمستثمرين بالقول ان هناك تنسيقا دائما ومستمرا بين وزارتي السياحة والداخلية لتأمين الطرق الرئيسية المؤدية للآثار السياحية في كل أرجاء مصر، مؤكدا خلال المؤتمر انه منذ ثورة 25 يناير وحتى الآن لم يتم المساس بأي سائح عربي أو أجنبي في مصر.

عبدالنور مترئسا المؤتمر الصحافي وبجانبه السفير طاهر فرحات

لقطة جماعية لعدد من الفنانين المشاركين في الحملة يتوسطهم الوزير المصري

استثمارات كويتية

وقال وزير السياحة ان مصر بحاجة إلى الاستثمارات السياحية الكويتية في الوقت الراهن والدعم الذي يشكل ركيزة أساسية من ركائز إعادة بناء الاقتصاد المصري في الوقت الحالي، وهو أمر ليس اختياريا بل إلزامي.

وأوضح عبدالنور أنه لمس تجاوبا قويا وكبيرا من قبل جميع المسؤولين الكويتيين وعلى رأسهم صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد ورئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي ووزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي ورئيس وأعضاء غرفة التجارة والصناعة، والذين جاءت تأكيداتهم القوية على دعم الاقتصاد المصري على طريق تعافيه الحالي ورسم معالمه المستقبلية من خلال الدعم المطلق له عبر المزيد من الاستثمارات الكويتية خاصة في قطاع السياحة الذي يشكل رافدا قويا من روافد الدخل القومي المصري.

وأضاف ان مصر تتلقى طلبات لاستثمارات سياحية جدية سواء لإقامة مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة، مؤكدا أن الاستثمارات السياحية «ستتدفق بكثرة» خلال الفترة المقبلة.

وأكد أن المناخ الاستثماري في مصر أصبح أكثر جذبا للسياحة وللاستثمارات السياحية بعد ثورة 25 يناير وذلك عن طريق تدعيم أحكام القانون وتطبيق الشفافية في التعامل والقضاء على رموز الفساد.

وشدد في الوقت ذاته على حرص مصر على الوفاء بجميع التزاماتها حيال العقود المبرمة بشأن الاستثمارات السياحية وجميع الاستثمارات بصفة عامة حيث شكلت لجنة عليا لدراسة اي مشكلات تتعلق بتلك العقود ضمن اطار «العقد شريعة المتعاقدين» والحرص على الدعم المستمر للمستثمر العربي.

كما ان المناخ الاستثماري تغير كليا عقب الثورة في اطار محاسبة اي مسؤول مهما كان منصبه في اطار القانون والحفاظ على دعم وتطوير الاقتصاد الوطني، وهناك عدة إجراءات اتخذت حاليا لتحسين الخدمات السياحية بالتعاون مع وزارتي الداخلية والمواصلات وعدة جهات أخرى.

إعادة الثقة

وحول التدابير التي اتخذتها مصر لإعادة الثقة للسائح الخليجي قال ان هناك تدابير عديدة، أبرزها حملات ترويجية من خلال دعوة عدد كبير من رجال الإعلام الكويتي والعربي لزيارة مصر للوقوف على الحالة الأمنية فيها، الى جانب حملة دعائية كبرى عبر وسائل الإعلام المختلفة المحلية والعربية والدولية. فضلا عن دعم وتشجيع الطيران المنخفض التكاليف والسماح له بالهبوط في جميع مطارات مصر بما في ذلك مطار القاهرة، مستدلا على ذلك بطيران الجزيرة الذي بات لديه 3 رحلات يومية الى المطارات المصرية المختلفة.

وبعث عبدالنور برسالة اطمئنان واضحة وصريحة إلى جميع المستثمرين الكويتيين بشأن استثماراتهم في مصر وقال انه منذ ثورة 25 يناير لم تحدث أي مشكلات أو أضرار في قطاع السياحة «ما يعني أن الاستثمارات الكويتية بصفة عامة والسياحية بصفة خاصة في مأمن تام من اي أضرار».

1,3 مليار دولار

وقدر عبدالنور حجم الاستثمارات في قطاع السياحة فقط بنحو 1,3 مليار دولار بحسب تقارير هيئة الاستثمار المصرية، ولذا تحرص مصر كل الحرص على راحة المستثمر والسائح الخليجي عموما والكويتي بصفة خاصة وستقدم لهم سبل الراحة التامة مجرد أن تطأ أقدامهم ارض «المحروسة» وستبذل السلطات المصرية وعلى رأسها وزارة السياحة كل الجهد لدعم تواجد الاستثمارات الكويتية في مصر من خلال تذليل جميع العقبات أمامها. وأشار إلى ان وزارة السياحة المصرية أعدت برامج شاملة للسائح الخليجي والكويتي خلال موسم الصيف ورمضان بغرض تحفيزه على زيارة مصر والتعرف عن قرب على عودة الأمن والاستقرار الى ربوع مصرة وزيارة الأماكن السياحية خاصة ميدان التحرير الذي أضحى مزارا سياحيا ومعلما مهما من معالم السياحة ما بعد الثورة حيث حرص العديد من الشخصيات والساسة على مستوى العالم على زيارته.

خط ساخن لتلقي الشكاوى

وأكد عبدالنور على ان الوزارة خصصت خطا ساخنا لتلقي أي شكاوى أو مضايقات قد يتعرض لها السائح اثناء اقامته في مصر وسيتم تطبيق أقسى العقوبات على اي جهة تتعامل معه بنوع من الاستغلال او التفرقة، كما ان الوزارة أصدرت تعليمات صارمة بعدم التفرقة في الأسعار بين النزلاء في جميع الفنادق والقرى السياحية، والرقم الساخن متواجد في كل الأماكن السياحية والغرف الفندقية.

وفيما يتعلق بعودة المصرين من دول الخليج أو الخليجيين برا بسيارتهم بيّن عبدالنور ان وزارة السياحة بالتنسيق مع الجهات المعنية وعلى رأسها وزارة الداخلية ستعمل على تسهيل ذلك وتذليل جميع العقبات أمامهم.

● عمر راشد

تراجع النمو الاقتصادي العالمي بفعل أزمة الديون اليونانية

«الوطني»: استمرار الإنفاق الحكومي يعزز نمو الناتج المحلي الاجمالي لدول الخليج

المعطيات تشير لفقدان النمو الاقتصادي العالمي زخمه خلال الأشهر الأخير

قال بنك الكويت الوطني في موجزه الاقتصادي حول مناخ الاقتصاد الدولي ان الانظار تحولت خلال الربع الثاني من السنة المالية لتطول بعض المخاطر والقضايا المزمنة العالقة، مثل أزمة الديون السيادية التي تعصف بالمنطقة الاوروبية، في اليونان على الاخص، بالاضافة الى مسألة ادارة الديون الاميركية، فضلا عن التساؤلات التي تتناول القسم الاخير من المرحلة الثانية لسياسة التيسير الكمي في الولايات المتحدة الاميركية.

وأشار «الوطني» الى أن معظم المعطيات الاقتصادية العالمية تؤكد على أن النمو الاقتصادي العالمي قد فقد زخمه خلال الاشهر الاخيرة وخاصة في الولايات المتحدة، والتي تعد الاقتصاد الاكبر في العالم. ولفت الى أن ردود فعل أسواق الاسهم ومعدلات الدخل الثابت وأسعار السلع أتت بناء على ذلك، حيث تراجعت عن المستويات المرتفعة التي وصلت اليها خلال الازمة الاقتصادية التي مرت. ولاحظ «الوطني» أن الاسواق العالمية وصناع السياسات يعملون حاليا على تقييم الاوضاع خلال النصف الثاني من العام الحالي، حيث يعملون على تحديد ماهية خطورة بعض القضايا ومدى استمراريتها أو عدمه.

وعلى صعيد ذي صلة، أفاد «الوطني» بأن الاقتصاد الاميركي شهد نموا بلغ 1,8٪ خلال الربع الاول من 2011، وذلك بعد وصوله الى 3,1٪ خلال الفترة التي سبقتها، وقد ظهر هذا التراجع جليا في مبيعات التجزئة والمعطيات المتعلقة بسوق العمل والخاصة بالربع الثاني من عام 2011، فقد تراجعت مبيعات التجزئة بنسبة 0,2٪ خلال شهر مايو، في حين أن معدلات التوظيف في القطاعات غير الزراعية قد حققت نموا ضئيلا بلغ 54000 فرصة عمل جديدة خلال شهار مايو، اخذا بعين الاعتبار أن معدلات البطالة قد ارتفعت من جديد لتبلغ 9,1٪.

من ناحية أخرى، أفاد رئيس الاحتياطي الفيدرالي الاميركي بن برنانكي أن التراجع الحاصل سيكون مؤقتا، وأضاف أن التعافي الاقتصادي سيكون على نحو أفضل قليلا خلال النصف الثاني من العام الحالي، وذلك على أمل أن تتراجع مع مرور الوقت التأثيرات التي خلفتها الاحوال الجوية وارتفاع أسعار النفط والهزة الارضية اليابانية وما الى ذلك، أما فيما يتعلق بمعدلات التضخم، فقد صرح برنانكي بأن ارتفاع معدلات التضخم لمؤشر السلع الاستهلاكية (CPI) والتي بلغت 3,4٪ سنويا خلال شهر مايو، ليست بالضرورة مؤشرا على ضغوطات كامنة أو مثيرة للقلق بحد ذاتها (باعتبار أن مؤشر السلع الاستهلاكية الاساسي قد بقي عند 1,5٪ سنويا).

واشار «الوطني» الى أن التقييم المذكور آنفا والذي أجراه رئيس الاحتياطي الفيدرالي الاميركي قد تناول أوضاع السوق وذلك مع «عدم اجراء أي تغيير في السياسة النقدية» على المدى متوسط الاجل، كما نوهت تقارير مؤخرا الى أن المرحلة الثانية من سياسة التيسير الكمي والتي ستنتهي خلال شهر يونيو الجاري، لن تليها مرحلة أخرى ثالثة في المستقبل القريب.

وفي المقابل، فان هذه التوقعات والتقارير التي تصدر الآن على نحو أكثر تحفظا، الى جانب الشائعات التي ظهرت على الساحة من جديد والتي تتناول امكانية القيام «باعادة هيكلة/جدولة» للديون اليونانية، قد تسببت بموجة من تخفيض الاستثمار في فئات الاصول الاكثر عرضة للمخاطر.

وبناء على ذلك، توقع «الوطني» أن تهدأ الاوضاع الى حد ما، باعتبار حاجة اليونان الى اتباع المزيد من اجراءات التقشف الجديدة وذلك لتتمكن من استلام الدفعة التالية البالغة (12 مليار يورو) من البرنامج المخصص لانقاذ اليونان، وذلك بالاضافة الى حاجتها لبرنامج جديد لتمويل أو انقاذ البلاد من الازمة التي تتخبط فيها.

وعلى ضوء ما سبق، تراجع مؤشر داو جونز الصناعي الى 12800 خلال نهاية شهر مايو وذلك باتجاه مستوى 12000، في حين أن عائدات سندات الخزينة الاميركية التي تستحق خلال 10 سنوات قد تراجعت من اكثر من 3,50٪ خلال شهر فبراير الى ما دون 3,00٪ خلال الفترة الحالية.

ورجح «الوطني» أن يقوم الاحتياطي الفيدرالي الاميركي حاليا باستبدال الاصول المستحقة على الميزانية العمومية بأخرى، وذلك مع المحافظة على مستوياتها الحالية ومن دون احداث أي زيادة في حجم تلك الاصول، أما المعدل الحالي لسعر الفائدة الفيدرالية عند 0,025٪ فهو في الموقع المناسب على المدى المتوسط، في حين أن القيام بتقليل حجم ميزانية البنك الفيدرالي أو زيادتها (في حال تم اقرار مرحلة ثالثة من التيسير الكمي) سيؤدي الى تغييرات جذرية في المناخ الحالي.

من ناحية أخرى، لاحظ «الوطني» أن البنك المركزي الاوروبي يعمل بحذر فائق خاصة مع المشاكل الاقتصادية وأزمات الديون التي تعاني منها بعض البلدان الاوروبية، مع العلم أن الاسواق العالمية تتوقع حصول ارتفاع ثان في سعر الفائدة الرسمي بمقدار 25 نقطة أساس (لتصل الى 1,50٪) عند مشارف شهر يوليو، وذلك بالاخص على ضوء ارتفاع معدلات التضخم في أوروبا والتي تجاوزت حدود دائرة الراحة والامان الخاصة بالبنك المركزي الاوروبي.

وفي المقابل، تتخوف أهم وكالات التصنيف العالمية من الوضع الحالي لديون الولايات المتحدة الاميركية، وخاصة مع الحاجة القاضية برفع سقف الديون الاميركية مع بداية شهر أغسطس المقبل والتي من المتوقع أن تفرض بعض القيود على الخزينة الاميركية، ويعمل صندوق النقد الدولي كذلك على حث كافة البلدان، وخاصة الولايات المتحدة الاميركية واليابان، لوضع ميزانياتها ضمن النصاب الصحيح.

وفي السياق ذاته، بين «الوطني» أنه بحسب استطلاع أجراه مدراء المشتريات، تظهر الاسواق الناشئة العديد من الدلائل على امكانية حصول تباطؤ في النمو رغم بقائه ضمن نطاق مقبول، وذلك خلال النصف الثاني من العام الحالي.

أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد استمرت أسعار النفط عند 115ـ120 دولارا للبرميل (نفط برنت)، ومن الملاحظ أن هذه الاسعار تتجاوز الاسعار التي دخلت في الميزانية وبحيث تتعادل مع أسعار النفط في دول المجلس، وبالتالي فهي تستمر في تقديم الدعم المطلوب لخطط ومشاريع الانفاق الحكومية العملاقة.

وتوقع «الوطني» أن تقوم برامج وخطط الانفاق الحكومي بدعم نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في المنطقة والذي يبلغ 7,0٪، مدفوعة بالنمو القوي الذي تشهده قطر على وجه الخصوص.

عموميتها انتخبت مجلس إدارة جديداً وخسائر 2010 بلغت 681 ألف دينار

الأيوب: «المساكن العقارية» قامت بتأسيس شركتين في السعودية والإمارات لتطوير مشاريعها في البلدين

قال نائب رئيس مجلس ادارة شركة المساكن العربية القابضة سعود عبدالعزيز الايوب ان استراتيجية الشركة اثمرت منذ انطلاقها رصد فرص في الاستثمار العقاري السكني الواعدة التي من شأنها انماء رأس مال الشركة على المدى البعيد، وفي الوقت نفسه، تحقيق مستوى ربحية سنوي مرتفع حيث نجحت الشركة في تحقيق توازن ايجابي في تلبية احتياجات كل من المستثمرين والعملاء. وأضاف الايوب على هامش الجمعية العمومية العادية التي عقدت امس أن استراتيجية الشركة تضمن التوسع خارج الكويت وتحديدا في أسواق المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، حيث قامت الشركة بتأسيس شركة المساكن السعودية العقارية وساهمت بنسبة 100٪ من رأسمالها وذلك لتطوير المشاريع العقارية السكنية في المملكة العربية السعودية وقامت بتأسيس شركة المقاولات الكبرى وساهمت بنسبة 75٪ من رأسمالها لتنفيذ المشاريع العقارية بالمملكة العربية السعودية باستخدام نظام أسيكو للبناء، كما قامت الشركة بالاستثمار بشراء 40٪ من شركة أسيكو العربية للتجارة العامة والمقاولات بدبي والتي تمتلك مصنعا لانتاج الالواح الخرسانية المسلحة وغير المسلحة وذلك لتزويد المشاريع التي يتم تنفيذها بالمملكة العربية السعودية بما تحتاجه.

وأكد الايوب أن جميع عمليات المساكن العربية القابضة مبنية على أسس مفادها الايمان بأن فريق العاملين في الشركة هم في الواقع مصدر ربحها وصانعو نجاحها، فان أعلى أولويات ادارة الشركة تأمين أرفع مستويات المهارة والمعرفة والقدرات ضمن فريقها وبذلك تتحقق أرفع المستويات المهنية والابداع في أنشطة الشركة، مبينا أن الادارة العليا للشركة تدرك أن صالح الشركة على المدى الطويل مبني على مدى قدرتها على التفاعل مع احتياجات ومتطلبات المجتمعات التي تنشط بها والعملاء والعاملين في الشركة والجهات الحكومية المعنية والمساهمين، الى جانب المقاولين المتعاقدين مع الشركة لتزويدها باحتياجاتها.

سعود الأيوب مترئسا الجمعية العمومية (كرم ذياب)

تحديات اقتصادية

من جهة اخرى، قالت رئيسة مجلس ادارة الشركة م.غصون غسان الخالد في كلمتها عن التقرير السنوي للشركة ان عام 2010 كان عاما استثنائيا حيث ان الاستراتيجية التي اتبعتها الشركة في مواجهة تداعيات الازمة المالية العالمية التي أثرت بشكل كبير على سوق العقار، كان لها بالغ الاثر في مواجهة التحديات والظروف الاقتصادية، واغتنام كل الفرص والامكانيات المتاحة للحفاظ على حقوق الاطراف المستفيدة من مساهمين ومستثمرين.

وأشارت في التقرير الى أن خسائر الشركة بلغت خلال عام 2010 ما يعادل 681 ألف دينار مقارنة بأرباح 2009 والبالغة 251 ألف دينار وبخسارة للسهم بلغت 3,41 فلوس مقارنة بربحية للسهم بلغت 21,26 فلسا لعام 2009 وبلغ اجمالي الموجودات 23,806 مليون دينار مقارنة بـ 23,912 مليون دينار لعام 2009.

واضافت الخالد أنه بالرغم من التحديات الاقتصادية التي واجهها مجلس ادارة الشركة، الا ان مجلس الادارة ملتزم أمام مساهمي الشركة في البحث عن فرص ومشاريع عقارية ذات جدوى عالية والدقة في اختيار المشاريع الاستثمارية بما يعود بالفائدة والمنفعة على المساهمين.

الجمعية العمومية

ووافقت الجمعية العمومية على 11 بندا من أهمها عدم توزيع ارباح عن السنة المالية المنتهية، وانتخاب أعضاء مجلس ادارة لشركة المساكن العربية القابضة لمدة ثلاث سنوات قادمة وهم م.غيداء غسان أحمد الخالد، وفاتن فاروق النقيب، وم.غصون غسان أحمد الخالد، وسعود عبدالعزيز أحمد الايوب، وسعد ناصر المنيفي.

و يبلغ عدد مساهمي الشركة 30 مساهما، ويمثل المساهمون الرئيسيون والاستراتيجيون الذين يمتلكون أكثر من 5٪ من أسهم الشركة ما نسبته 79,27٪ من اجمالي أسهم الشركة كلا من شركة مساكن الدولية للتطوير العقاري وتمتلك 79,920 مليون سهم بنسبة 40٪، وشركة بيت الاستثمار العالمي 38,599,667 مليون سهم بنسبة 19,30٪، شركة أسيكو للصناعات 22,5 مليون سهم بنسبة 11,25٪، وصندوق جلوبل ماكرو 17,522 مليون سهم بنسبة 8,76٪.

● محمود فاروق

«جرانت ثورنتون»: 51٪ من الشركات الكويتية تهتم بالاعتبارات البيئية في ممارساتها العملية

قال المدير العام والشريك والمسؤول لشركة العيبان والقطامي جرانت ثورنتون للاستشارات الاقتصادية ووكلاء الملكية الفكرية، طارق شعشاعة إن تقرير «جرانت ثورنتون الدولية للأعمال 2011» بين ان إدارة النفقات والسلوكيات العامة تعد من العوامل الأكثر أهمية كأحد مفاهيم إنقاذ كوكب الأرض عند اعتماد الممارسات الأخلاقية الخاصة بالشركات.

وأوضح شعشاعة في تصريح صحافي انه ووفقا للتقرير فإن نصف الشركات في الكويت 51٪ تضع الاعتبارات البيئية في مقدمة الركائز التي تستند إليها في تطبيق ممارسات عملية أكثر أخلاقية، أما على المستوى العالمي فإننا نشهد تراجعا في الاهتمام بالحفاظ على البيئة الطبيعية من قبل الشركات إذ تدفع الرغبة بإنقاذ الكوكب نسبة 36٪ فحسب من الشركات على الصعيد الدولي لتطبيق ممارسات أكثر أخلاقية علما أن هذه النسبة انخفضت من 40٪ في العام 2008.

وقال شعشاعة انه مع تغير السوق العالمية والتي تزداد ازدحاما وتنافسية يوما بعد يوم ينشأ لدى الشركات العالمية وعي وإدراك أكبر بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القضايا واسعة النطاق والتي يمكن أن تساعدها في اتخاذ مكانة رائدة في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وأشار الى أنه حتى الان مازالت الشركات وحتى المستهلكون في الدول المتطورة اقتصاديا تعاني من تداعيات الأزمة المالية والذي أدى إلى تراجع الاهتمام بالقضايا البيئية التي لم تعد من قائمة الأولويات الضرورية.

وأكد أن جرانت ثورنتون الكويت تحث المزيد من الشركات على اتباع السلوكيات الاجتماعية الأكثر حفاظا على البيئة من خلال تنظيم دورات متخصصة بواسطة نخبة من الخبراء المتميزين للعمل على زيادة الوعي والإدراك بأهمية المشاركة في القضايا الاجتماعية وذلك لتحقيق التقدم والرقي على مختلف الأصعدة اجتماعيا واقتصاديا وذلك للنهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للشركات في الكويت.

طارق شعشاعة